

لا بد ورد ان اولها كسنة وثانيها كسنة وثالثها كسنة والاربع في  
 اليوم الاول بالتقدير كما ورد به النص ويناسب به الاحزاب بان  
 تقدر اوقات الصلاة وتصلى وكذا الصوم وسائر العبادات الزمانية  
 وغيرها بان تحلول الاحزاب ويجوز ذلك فيما لو مكنت الشمس  
 عند قومه وبجانب الصلاة باول الوقت وجوبها بمعنى انه لا يتم  
 بتأخيرها الا ان عزم في اولها ففعلها فيه ولو مات قبل فعلها  
 بتقدير ان يبقى في الوقت ما يسعها فالواجب بدخول الوقت اما الفعل  
 او العزم ويجوز وقوع الصلوات في وقتها بغيرها التمكن من فعله  
 ولم يفعل لان احزبه غير معلوم فابيج له تاخير بشرط الفعل قبل  
 الموت فاذا مات قبله كان معصيا بخلاف احزبه وقت الصلاة فانه  
 معلوم فان ظن انه يموت في اثنى الوقت كان لزمه قد فعله  
 وفي الدم باستيعانها فامر الامام بتتميمه تعينت الصلاة في اوله  
 فيعطي بتأخيرها عنه لان الوقت تضيق بظلمة ومثل الظن الذي  
 فلو لم يت في اثنا عشر كان عطف عن ذلك الدم لا يصح بفعلها في باقي الوقت  
 فمما نظرت ان فعلها في الوقت المقدر لها شرعا **قوله** ذكرت  
 بعضها اي في اولها الباب قد يرد على المدلول ولا يرد انه  
 ذكر بعضها هنا ايضا فيما سياتي لان الحزب بالبعث المذكور هنا  
 البعض المثلث كلها وهو حديث امي جليل اي صار اماما لونه  
 معلوم ولا مانع من ان يومه المفضل فاذا ولا يرد ان الملائكة  
 لا توصف بذكورة ولا انوثة لان شرط الامام بتحقيق عدم الانوثة  
 لا تحقق الذكورة عند البيت اي الكعبة في المحل المعروف بالمعجزة  
 ضربا من الباب مرتين فضلي في الظهر حيث زالت الشمس وكان  
 الفتي اي الظل بعد الزوال مثل الشرائع اي احد سور النعل  
 والهم حيث كان ظله اي الشيء مثل المغرب حيث انقضى  
 الصاب في دخل وقت افطاره لانه افضل بالفعل لان الصوم لم  
 يشرع

يشرع ح والعشاء حين غاب الشفق والضحى حين حرم الطعام  
 على الصائم فلما كان الغد صلى الظهر حين كان ظله مثله  
 والعصر حين كان ظله مثله والمغرب حين افضل الصائم العشاء  
 اثنتى الليل والضحى فاسفر وقال هذا وقت الانبياء من قبلك  
 والوقت ما بين هذين الوقتين رواه ابو داود وغيره وصححه  
 احكامه وغيره وقوله صلح ليعلمه صلى بين الظهر حيث كانت  
 ظله مثله اي فرقة منها ما كاشر في العصر في اليوم الاول في  
 اي عتق هذا حين قال الامام الشافعي رضي الله عنه في وقت  
 به اشتل كلها في وقت واحد ويدل بضمير وقت الظهر  
 اذا زالت الشمس لم تحضر العصر وقد يقال ما المالع من حمل  
 عليه ههنا بان يكون المراد شرع في الظهر ولا يقتضي ذلك  
 اشتل كلها لانه لا بد من قدر ظل الاستواء بصورة ظل الشيء مثل  
 بطل الاستواء لا يقتضي حروجه وقت الظهر بل يبقى بعد ذلك من يسعها  
 اللهم كما ان يكون جواب الشافعي رضي الله عنه عن طريق  
 التنزيل وسليمان المراد حيث كان ظله مثله سوى ظل الاستواء  
 مع ظله وقوله هنا وقت الانبياء من قبلك اي في اجلة فلا يرد  
 ان الصبح كان لا يرد والظهر لا يرد والعصر سليمان والمغرب بعقوب  
 والعشاء لم يوسق وقيل هي من حضنا فصنا وقوله وقت ما بين هذين  
 الوقتين ارجع معا هذا المغرب لعدم اختلاف وقتها في المرتين وهو  
 بالنسبة الي العصر والعشاء والصبح محمول على وقت الاختيار جمعا  
 بين الأدلة وبالنسبة الي الظهر محمول على وقت اجواز اجواز في  
 اجلة ولا يشك هذا الحديث على المتأخرين بان لا يرد من علم  
 كيف الصلاة قبل الغزول فيها ولا يكتفي علمها بالمشاهدة لانه  
 يجوز ان يكون جليل عليه السلام علمه كيفيتها بالفعل في  
 اتبع ذلك بالفعل وهو صلى الله عليه وسلم علم الصلوات كذلك

Copyrighted material